الجريمة المنظمة في فلسطين..

صناعة حديثة أنتجها الاحتلال والعجز الرسمي والغطاء الحزبي

* مسيرة نسوية ضد الجرائم التي يسببها الفلتان *

تحقيق/ غازي بني عودة ونائلة خليل :

في العاشر من كانون الأول الماضي قتل الطالب الجامعي (م.ح) برصاصة أطلقها ابن عمه (ع.ح) خلال شجار لم يكن القتيل طرفاً فيه.

القاتل كان أخرج من السجن عقب عملية سطو مسلح شارك فيها دون أن تتجاوز فترة احتجازه ٦ شهور، علما أن حكم جريمة السطو المسلح حدد حسب قانون العقوبات الفلسطينية بالأشغال الشاقة المؤبدة (٢٥ سنة).

هذه الجريمة فضحت أمر إخلاء سبيل (ع.ح) وإفلاته من عقوبة جريمته الأولى (السطو المسلح) ليتسبب، وبعد شهرين من ذلك، بقتل ابن عمه الذي كان يستعد للتخرج من الجامعة.

وبعيدا عن النوايا والتصنيفات فقد اصبحت الجريمة جزءاً من المشهد الفلسطيني اليومي، فقبل مقتل (م.ح) بثلاثة أيام توفي في نابلس الشاب معين حموضة متأثراً برصاصة أصابته وهو في بيته خلال اشتباكات مسلحة بين «حماس» و«فتح».

مقتل حموضة و(م.ح) نموذجان شائعان يظهران غياب العدالة والعقاب في فلسطين، فحين يكون المجرم معروفاً وذا نفوذ يستطيع الإفلات من عقاب جريمته وإن توفر له غطاء حزبي، فالأمر حينها سيكون أسهل ولا يحتاج أكثر من جعل الضحية «شهيداً» كي تصمت العدالة وتواصل معدلات الجريمة الجنائية والسياسية الارتفاع.

وهناك نموذج ثالث اشد خطورة (شهده قطاع غزة تحديداً) وتمثل في عدد من جرائم القتل المنظمة التي سيبقى منفذوها «معروفين مجهولين»، اما الفلتان فمصطلح قادر على اخفاء جميع العيوب والتنصل من كافة المسؤوليات.

وارتفع عدد ضحايا ما اصطلح على تسميته بـ «الفلتان الأمني» في الضفة والقطاع من ١٧٦ قتيلا خلال العام ٢٠٠٥ الى ٣٤٥ خلال العام ٢٠٠٦ بزيادة نسبتها ٩٦٪ وفقاً لإحصاءات الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن.

ويشكل هذا الرقم (٣٤٥ قتيلا) صعوداً نسبته ٢٧٠٪ اذا ما قورن بما كان عليه الحال عام ٢٠٠٤، حيث بلغ عدد القتلى آنذاك ٩٣ شخصاً.

وقد وقعت اغلب جرائم العام الماضي في قطاع غزة (٢٤٨ قتيلا) والباقي (٩٧ شخصا) قتلوا في الضفة.

واكد مأمون عتيلي، مسؤول التوثيق في الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، ان الحجم الحقيقي للجريمة في الاراضي الفلسطينية اكبر من هذه الأرقام.

ووفقاً لمختلف المؤسسات التي ترصد انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، فقد سجلت الجريمة العام الجاري (٢٠٠٧) قفزة غير مسبوقة، حيث بلغ عدد الفلسطينيين الذين قتلوا بايد فلسطينية حتى العشرين من شباط الجاري (خلال ٥٠ يوما) ١١٦ شخصا ، ٨٥ منهم قتلوا على خلفية سياسية.

ورغم التباين في اعداد ضحايا جرائم القتل، خصوصاً عند المقارنة مع ما توفره الشرطة الفلسطينية من إحصاءات مرتبطة بالقضايا التي تعالجها، الا ان أحدا لا يستطيع ان ينكر ان الجريمة باتت جزءاً من المشهد اليومي الفلسطيني أيا كانت تفسيرات ومسببات وقوعها والعناوين التي تصنف تحتها.

ويبدو حصاد يوم واحد في مكاتب التحقيق الشرطية كفيل بتقديم صورة جلية عما يجري، حيث بلغ عدد القضايا المسجلة في العشرين من شباط من العام الجاري، وهو يوم هادئ خلا من أية مواجهات ذات طابع سياسي، ما مجموعه٩٠ قضية جنائية في الضفة والقطاع معظمها تتعلق بالسرقة وإطلاق النار والإيذاء..الخ ، ما يظهر واقع حال الفلسطينيين الذين يقول أكثر من ٨٥٪ أنهم لم يعودوا يشعرون بالأمن على حياتهم الشخصية وأملاكهم وفقاً لمختلف استطلاعات الرأي بسبب تصاعد حدة المواجهات الداخلية وتفاقم حالة الفلتان.

واستهدفت المواجهات الداخلية في موجتها الأخيرة كل شيء تقريبا، فقد تمت السيطرة على مقار بعض الاجهزة الأمنية وسلبها وإحراقها، فيما هوجمت اثنتان من الجامعات الفلسطينية وتعرضتا لعمليات تخريب وقصف وإحراق، كما تم استهداف عشرات المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وقصفت مقار بعض الوزارات وشهدت حتى ساحة مستشفى دار الشفاء بغزة مواجهات تكررت غير مرة ، ما دفع الطواقم العاملة في المستشفى الى التزام مكاتبهم.

ويتجاوز عدد القتلى الذين لقوا مصرعهم في قطاع غزة خلال الأسابيع الخمسة الأولى من العام الجاري ٢٠٠٧ أكثر من ٢٥٪ مجموع ضحايا العام الماضي ٢٠٠٦ الذي يعتبر أكثر الأعوام دموية، وفقاً لمعطيات مركز الميزان.

وقتل في قطاع غزة خلال الأيام الـ ٣٥ الأولى من العام الجاري ٩٨ فلسطينياً، منهم ٩ سيدات و١٢ طفلاً لم يتجاوزوا الثامنة عشرة، فيما بلغ عدد الجرحى ٤٣٩ جريحاً، اما عدد من اختطفوا فقد بلغ خلال شهر كانون ثاني وحده ٩٩ شخصاً، في حين شهدت محافظة نابلس وحدها اختطاف مثل هذا العدد (نحو ١٠٠ شخص) خلال شهر ونصف الشهر كما أكد الرائد شاهر دويكات، مدير المباحث الجنائية بالمحافظة.

ويرى سمير زقوت، منسق وحدة البحث الميداني في مركز الميزان أن عدم ملاحقة ومتابعة ما ارتكب من جرائم سيفضي حتما الى تجددها، لأن الأفراد والمسؤولين على حد سواء سيشعرون أنهم فوق القانون وأن جرائمهم تحظى بالغطاء السياسي الذي يحميهم من العقاب.

وأوضح زقوت أن التحقيق في كافة الحوادث التي تنطوي على جرائم مست حياة السكان وممتلكاتهم، وإحالة المتهمين والمتورطين في أعمال القتل والتخريب إلى العدالة، يعتبر أحد المداخل الرئيسة للحد من ظاهرة الفلتان الامني، مشيراً الى «ان حقيقة وجود اشتباكات مسلحة لا يعفي جميع الأطراف الضالعة فيها من مسؤولياتها تجاه المواطنين».

وبلغ عدد الحوادث المرتبطة بظاهرة الفلتان الامني التي رصدها مركز الميزان خلال العام الماضي (٢٠٠٦) في قطاع غزة وحده ما مجموعه ٩٠٢ حادث او جريمة اسفرت عن ١٦٢٢ قتيلا وجريحا ومختطفا.

الفوضى تنعش الجريمة

ودخلت الجريمة في الاراضي الفلسطينية تدريجياً طوراً اشد خطورة واتخذت احياناً طابعاً منظماً نجم عن تبلور أو ولادة ونمو مجموعات باتت تعتاش من الأنشطة الاجرامية، رغم محاولات تجميل بعض انشطتها إما من خلال الأصباغ السياسية، أو عبر الإفادة من حالة الفوضى وغياب القانون وإحجام القوى السياسية عن التمييز بين المجرمين والمقاومين من عناصرها وأنصارها.

وقد بلغ عدد القضايا التي وصلت للشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية خلال العام الماضي (١٦٧٠٠) قضية أنجز منها (١٢٨٠٠) قضية، أي ما نسبته ٧٥٪ من مجموع القضايا.

وبكلمات أخرى، فان ثلاثاً من كل اربع قضايا أجريت فيها التحقيقات اللازمة وتم الكشف والتعرف على المتهمين الذين أحيلوا للقضاء دون ان يعني ذلك أن جميعهم عوقبوا او نظرت المحاكم في تهمهم.

فلسطين تنافس أميركا في جرائم القتل

ويؤكد الدكتور نادر سعيد، مدير معهد بيرزيت لدراسات التنمية، أن معدلات الجريمة في الأراضي الفلسطينية باتت تفوق مثيلتها في الولايات المتحدة، علماً بان الأخيرة تتقدم العالم من حيث ارتفاع معدلات الجريمة.

وقال سعيد «إن مجموع جرائم القتل التي ارتكبت العام الماضي على خلفيات سياسية وجنائية في فلسطين تعادل اربعة أضعاف مثيلاتها في الولايات المتحدة، وذلك اذا ما اخذنا بالاعتبار عدد السكان في البلدين» مشيراً الى ان جرائم القتل في فلسطين تتساوى وتلك التي وقعت في الولايات المتحدة خلال العام الماضي.

واضاف «بتنا على طريق الجريمة المنظمة لان الجريمة الجنائية لم تعد تفصلها عن الجريمة السياسية غير خيوط واهية، حيث أصبحت هذه الجرائم متداخلة وتحولت الكثير من المجموعات المسلحة ذات التاريخ النضالي الى حاضر مرتبط اساساً بالجريمة المنظمة والابتزاز والتهديدات» موضحاً ان هذه المجموعات «اصبحت تستخدم من قبل مجموعات سياسية خارجية وداخلية لتحقيق غايات وأهداف معينة».

ويؤكد ان الجريمة السياسية أصبحت منظمة لانها «تتم بأوامر ولباس رسمي وبدون أي اعتراض حقيقي من قبل القيادات السياسية المسؤولة عن هذه المجموعات» مشيراً الى ان حدوث هذا كان امراً متوقعاً نظراً لأن السنوات العشر الماضية شهدت تراكماً على صعيد جمع وانتشار الأسلحة وتصعيداً في لغة الخطاب الديني التحريضي الذي تغاضى عنه الجميع».

واشار سعيد الى ان وقف الجرائم السياسية مرتبط بالاحزاب والقوى وان الشرطة لا تستطيع التعامل مع الجرائم السياسية التي ترتكبها القوى السياسية الكبرى.

واوضح ان الجريمة الجنائية في العديد من أشكالها تتجه نحو اتخاذ طابع منظم، خصوصا جرائم المخدرات التي تتم بشراكة مع عصابات مصرية وإسرائيلية، اما بالنسبة لتجارة السلاح التي ازدهرت خلال السنوات الماضية في فلسطين فانها أصبحت منظمة وتقدر بملايين الدولارات.

وقال: لقد اصبح الحصول على السلاح في فلسطين سهلاً كما الصومال والكونغو رغم عشرات الحواجز العسكرية الإسرائيلية، مشيرا الى ان سلاح المقاومة بات هو الاستثناء.

جرائم بغطاء سياسي

بلغ عدد جرائم القتل التي سجلت لدى مراكز الشرطة الفلسطينية في الضفة خلال العام الماضي

٩٧ جريمة، تم كشف ملابسات ٦٧ قضية منها وتقديم المتورطين فيها للقضاء، أما الـ ٣٠ قضية المتبقية فان قسماً منها لم يكشف عنه حتى الآن، والآخر لم تستكمل الإجراءات القانونية للقبض على المتهمين المعروفين للشرطة، وذلك بسبب عراقيل مختلفة تحول دون ذلك كوجود المتهمين في مناطق تقع خارج نطاق سيطرة السلطة الفلسطينية.

ويعتبر الغطاء السياسي الذي توفره الفصائل لبعض المتهمين واحدة من العقبات الأشد خطورة أمام الشرطة في القبض على المتهمين ومقاضاتهم.

وتندرج في هذا الإطار تلك الجرائم المنسوبة لأشخاص من نشطاء القوى والأحزاب «المطلوبين» للاحتلال، ما يضع الشرطة في وضع حرج يحول دون القبض عليهم وسجنهم لعجزها عن توفير الحماية لهم من الاعتقال او الاغتيال الذي قد تقدم عليه إسرائيل ضدهم أثناء احتجازهم كما يوضح عدنان الضميري، الناطق باسم الشرطة الفلسطينية في الضفة.

ورغم ما ينطوي عليه هذا الأمر من منطق ومخاوف مشروعة، الا انه جعل ما يمكن وصفها المظلة السياسية للجريمة تتسع شيئاً فشيئاً لتظلل وتحمي معظم من ينتمون لهذا الحزب أو ذاك، سواء كانوا من نشطائه «المطلوبين» للاحتلال أو مجرد أشخاص محسوبين عليه.

وقد تعزز هذا الأمر لان القوى السياسية اتخذت بالمجمل مواقف متعاطفة مع أعضائها المتهمين ووفرت لهم عبر صمتها غطاء غير مباشر، ما وسع دائرة المستفيدين من الغطاء السياسي الى درجة تصل أحياناً الى حد الدفاع عن مجرمين لمجرد انهم ينتمون لهذا الفصيل او ذاك.

ولم تخرج القوى السياسية في مجملها من دائرة الدعوات لانفاذ القانون واستنكار خرقه دون ان تتحرك بصورة جدية لوقف او مواجهة ذلك، حيث لم نسمع مثلاً ان حزباً ما رفع الغطاء عن عضو من عناصره لارتكابه جريمة ما.

الأحزاب أكثر تسلحاً من الشرطة

واتخذت العديد من الجرائم السياسية التي وقعت مؤخراً طابعاً منهجياً منظماً في التخطيط والتنفيذ والأهداف.

وفي هذا الاطار، يقول الضميري : يجب أن لا يحمّل المواطنون الشرطة مسؤولية الفلتان السياسي، ويطالبونها بضبطه، لأن الأحزاب السياسية تمتلك من السلاح والموارد ما يفوق امكانيات وقدرات الشرطة بأضعاف المرات.

ولا يخفي الضميري عجز الشرطة عن مواجهة الجرائم التي ترتكب تحت غطاء سياسي، وقال : يجب التفريق بين الجريمة الجنائية والجريمة الجنائية التي يحميها حزب سياسي، رغم ان الاثنتين بنظر الشرطة جرائم، مشككاً في قدرة الشرطة على التصدي للجريمة المغطاة سياسياً عبر تساؤله: هل تستطيع الشرطة الآن ملاحقة حزب سياسي في ظل حالة الفوضى التي تشهدها البلد؟»

واضاف: ما حدث في غزة من اقتتال يعتبر عملاً جنائياً منظماً تقوم به تنظيمات وأحزاب لديها هياكل واطر تنظيمية وهي التي تدافع عن القاتل، وهذه جريمة منظمة تتم تحت غطاء ومسميات سياسية ودينية وفتاوى شرعية.

وتواجه الشرطة إشكالية حين تجري تغطية السلاح المستخدم في بعض الجرائم بغطاء سياسي من قبل بعض الأحزاب والقوى، لذلك نؤكد «أن الفلتان الموجود حالياً ليس فلتاناً أمنياً وإنما سياسي تتحمل الأحزاب والقيادات والمؤسسة السياسية كاملة مسؤوليته، ما يفرض عليها رفع الغطاء الشرعي والسياسي والقانوني عن السلاح الفالت الذي يستخدم كسلاح جريمة، وعندها فاننا نستطيع وقف انتشار السلاح» يقول الضميري.

من يميز بين سلاح المقاومة وسلاح الجريمة؟

ويختلط سلاح المقاومة وسلاح الجريمة في كثير من الاحيان، ما يجعل التمييز بينهما امراً بالغ الصعوبة والتعقيد في كثير من الاحيان، وهو الأمر الذي يتيح لبعض مرتكبي الجرائم التملص من العقوبة.

ويقول الضميري : هناك عمى ألوان في المجتمع الفلسطيني يبرز في عدم التمييز بين سلاح الاجرام وسلاح المقاومة، فالسلاح كله في الشارع ولا أستطيع تصور أن يستخدم سلاح المقاومة في الأعراس أو الشجارات او التهديد والابتزاز، وهذا من المؤكد ليس سلاح مقاومة.

ويرى ان هذا اللبس والتداخل ناجم عن عدم وجود قرار لدى القوى السياسية والأحزاب لجمع هذه الأسلحة وإعطاء الدور الأساسي للقانون وبالتالي تصنيف السلاح كسلاح جريمة أو غير ذلك.

وقال : بالنسبة للشرطة فان أي سلاح يظهر في الشارع مع أي مدني وبدون ترخيص هو سلاح ممنوع يحظره القانون بغض النظر عمن يحمله».

وحول التمييز بين السلاح السياسي (سلاح المقاومة) وسلاح الجريمة والجهة المخولة بوضع الحد الفاصل بينهما، قال الضميري: هذا ليس دور الشرطة وإنما دور المستوى السياسي (القيادة السياسية والأحزاب) الذي يتوجب عليه حسم هذا الامر عبر قرارات واضحة ومحددة لا تحتمل التأويل.

جرائم منظمة في فلسطين

ويجزم سمير زقوت، منسق وحدة البحث الميداني في مركز الميزان، «ان الأراضي الفلسطينية دخلت نطاق الجريمة المنظمة وهذا نجده في جرائم السرقة، خصوصاً سرقة السيارات، كما أننا بتنا نعاني مما يمكن وصفه بالجريمة السياسية».

ويدلل زقوت على ذلك بقوله : على سبيل المثال في ليلة واحدة وفي منطقة واحدة تمت سرقة ١٠ سيارات، وفي عملية أخرى وفي حي واحد أيضا سرقت ٦ مولدات كهربائية صغيرة من بينهما مولد كهربائي سرق من مركز الميزان، حيث اعمل.

وقال : الجهات الأمنية غائبة عن متابعة ما يجري، ما دفع الناس للإحجام عن التوجه لها، وان فعل البعض ذلك فانه يتم من باب التوثيق فقط موضحاً «ان الأجهزة الأمنية المكلفة بانفاذ القانون مهلهلة وضعيفة والسلطة لا تمتلك الإرادة التي لو توفرت فان الأمور لن تصل الى هذا الحد».

من جانبه، ابدى الضميري تحفظه إزاء وجود جريمة منظمة في الأراضي الفلسطينية، ورغم نفيه ذلك إلا انه لا يجد مناصاً من توصيف بعض الجرائم بالمنظمة، لا سيما تلك المتعلقة بسرقة السيارات وترويج المخدرات والعملة المزورة التي تتم بشراكة مع عصابات إسرائيلية.

ويميل الضميري الى عدم الجزم بوجود جريمة منظمة في الأراضي الفلسطينية استناداً الى رؤية

مهنية أمنية لماهية الجريمة المنظمة التي «تنفذها عصابات إجرام تمتاز بهياكل تنظيمية وقادة» كما قال.

ووفقاً لإحصاءات الشرطة السنوية فان عدد جرائم تعاطي وترويج المخدرات والعملة المزورة بلغت العام الماضي (٥٩٩ جريمة)، اضافة الى ٢٤٠ عملية تزوير أخرى وردت في تقرير الشرطة السنوي دون أن تحدد ماهيتها.

العقاب يستثني مروجي المخدرات

الناطق باسم الشرطة عزّا ابرز أسباب ارتفاع معدلات الجريمة إلى الأوضاع الاقتصادية (نحو ٧٠ ٪ من الفلسطينيين يصنّفون تحت مستوى خط الفقر) والأمنية السيئة، وتراجع مستوى أداء الشرطة والأجهزة الأمنية الاخرى بسبب ما تعرضت له على ايدي قوات الاحتلال خلال السنوات الماضية.

ودمر الاحتلال خلال سنوات الانتفاضة جميع مقار الشرطة والأجهزة الأمنية ومراكز التأهيل والسجون والمختبر الجنائي الوحيد القادر والمخول بالتحقق فيما يضبط من مواد مخدرة مع المتهمين.

ويقول الضميري : سرعان ما يخلى سبيل أي متهم بقضايا تعاطي او ترويج المخدرات بكفالة لأن مختبر التحليل الجنائي الوحيد قد دمر، علماً انه الجهة الوحيدة القادرة على إثبات أن ما ضبط هو مادة مخدرة».

وأضاف: إن رجل الأمن حتى لو ضبط شخصاً متلبساً في تعاطي او ترويج المخدرات فانه لن يفاجأ إذا ما وجد المتهم أمامه حراً صبيحة اليوم التالي لأن القضاء سيحرره بكفالة بسبب غياب تقرير مختبر التحليل الجنائي الكفيل بادانته واثبات حيازته للمخدرات».

ووفقاً لإحصاءات الشرطة فان عدد قضايا المخدرات (المصنفة كجرائم منظمة) ارتفعت العام الماضي بنسبة ٢٠٪ عما كانت عليه الحال خلال العام الذي سبقه (سجل العام الماضي ٥٦٤ قضية مخدرات في الضفة وحدها).

ولا تقتصر الإشكالية التي يواجهها رجال الشرطة على عدم وجود المختبر الجنائي الذي تم تدميره عام ٢٠٠٢ بل تمتد الى التقسيمة الإدارية التي انتجتها إتفاقات أوسلو، فالشرطة الفلسطينية لا تستطيع أن تعتقل مشتبها به في منطقة (C)، ما جعل المتورطين في مثل هذه الجرائم يجدون ملجأ لهم في تلك المناطق.

وتضاف الى ذلك إشكالية أخرى مرتبطة بضعف الشرطة وأجهزة الأمن التي تم استهداف مقارها وعناصرها من قبل الاحتلال، حيث يقبع في سجون الاحتلال الآن ٢٦٢ شرطياً قسم كبير منهم اعتقلوا أثناء تأدية واجبات مهنية في القدس والمناطق المصنفة (C)، اي غير الخاضعة لولاية السلطة الفلسطينية.

سرقة السيارات.. نابلس في المقدمة

وبشأن سرقة السيارات التي اعتبرها الضميري جرائم جنائية منظمة فانه لا يوجد رصد لها ضمن إحصاءات الشرطة الفلسطينية.

ومن المؤشرات على حجم ظاهرة سرقة السيارات التي لا توجد جهة تمتلك معلومات دقيقة بشأنها فإن الشرطة الفلسطينية في الضفة اتلفت ما مجموعه ١٥٠٠ سيارة مسروقة ومشطوبة وسلمت ١٢٠ سيارة الى الجانب الإسرائيلي خلال العام الماضي، أي بواقع ٤ سيارات كل يوم.

ويقدر ناصر يونس، رئيس النقابة العامة للنقل في فلسطين اعداد السيارات المسروقة التي تعمل كسيارات أجرة في الضفة الغربية بنحو ٥ الاف سيارة الى جانب آلاف أخرى من المركبات المسروقة التي تستخدم لأغراض شخصية.

واوضح يونس ان هذه الظاهرة تبرز بشكل صارخ في نابلس التي تحوي وحدها نحو ٢٥٠٠ سيارة أجرة مسروقة، بينما يفوق عدد السيارات المسروقة المستخدمة لأغراض شخصية هذا الرقم بكثير، ما يعني ان نابلس وحدها تحوي أكثر من ٥ آلاف سيارة مسروقة، اضافة الى نحو ٢٠٠ دراجة نارية مسروقة.

وقال «بالإجمال يمكن القول ان اعداد السيارات المسروقة في نابلس تعادل نصف مجموع السيارات المسروقة في الضفة»، مشيرا الى ان نابلس تشهد غياب شبه تام لإنفاذ القانون.

ويعترف الضميري بهذه الحقيقة ويقول: ان نابلس تعاني من شلل في العمل الشرطي بسبب الاجتياحات الاسرائيلية المتكررة للمدينة»

واشار يونس الى ان انتشار ظاهرة السيارات المسروقة يفتح الباب أمام جملة من الجرائم الأخرى دون ان تحرك وزارة المواصلات والجهات المعنية الأخرى ساكنا.

تجارة السلاح.. ليست جريمة!

ظاهرة انتشار السلاح والاتجار به تتفاوت بين موقع وآخر، لكن هذه الظاهرة تكاد تكون موجودة في مختلف التجمعات السكانية بالضفة والقطاع.

ويعمل مئات الأشخاص في تجارة السلاح لغايات مختلفة من أبرزها: المقاومة وأهداف مادية ربحية، ورغم ذلك ما زالت سجلات الشرطة تخلو من الاشارة الى جرائم الاتجار بالسلاح.

وفي هذا الصدد، يقول الضميري : عملياً أنا واثق أن هناك إتجاراً بالسلاح يتم تحت الغطاء السياسي والتنظيمي وليس الغطاء الجنائي، وان جزءاً من هذا السلاح يستخدم في الجريمة سواء في السطو أو القتل، وقسماً آخر منه يتسلل الى عائلات تستخدمه في اعمال الثأر.

وكانت القناة العاشرة في التلفزيون الاسرائيلي بثت تقريراً زعمت فيه : ان صاحب كل نفق في قطاع غزة يكسب مليوني دولار من وراء تهريب السلاح سنوياً.

وتضمن التقرير الذي بثته القناة الاسرائيلية لقاءات مع ملثمين مسلحين كانت صورتهم داخل احد الانفاق، حيث اوضح هؤلاء ان عملية حفر النفق تستغرق عدة أشهر وتكلف نحو٣٠ الف دولار، لكنها تعود عليهم بأرباح تصل الى أكثر من ٢ مليون دولار سنوياً.

وقال احد الملثمين ممن تحدثوا في ذلك التقرير : ان عملية التهريب تشمل أحياناً ٤٠٠ أو ٦٠٠ بندقية في اليوم الواحد.

وتستخدم بعض هذه الانفاق في عمليات تهريب تشمل شتى البضائع بدءاً من السلاح مروراً بالأدوات الكهربائية وصولا الى «طيور الحب» كما اشارت وكالة «معاً» الاخبارية في تقرير لها تناولت فيه ما بثه التلفزيون الاسرائيلي.

السجون.. شقق مفروشة

ورغم كل ما سبق بشأن حجم الجريمة فإن عدد المحتجزين حاليا في مراكز التأهيل والإصلاح الفلسطينية بلغ٤٥٠ شخصا، منهم ١٠٠ شخص يجري احتجازهم على خلفية المشاركة في ٦٧ قضية قتل.

وتبلغ الطاقة الاستيعابية القصوى لمراكز التحقيق، حسب الضميري، ٦٠٠ شخص فقط، واذا تجاوز عددهم هذا الرقم فاننا سنقول للقضاء حينها لا يوجد لدينا متسع.

واشار الضميري الى ان السجناء يحتجزون في شقق ومبان مستأجرة، ما يعد خروجا على الشروط والمواصفات الدولية الواجب الالتزام بها فيما يتعلق بظروف الاحتجاز.

واوضح ان الدول المانحة ترفض بناء السجون انطلاقا من موقف أخلاقي وتمويلي وسياسي، علما ان آخر سجن فلسطيني تم تدميره العام الماضي حين أقدمت قوات الاحتلال على اختطاف أمين عام الجبهة الشعبية احمد سعدات، حيث فر السجناء الجنائيون منه آنذاك.

الارقام تتكلم

فيما يلي إحصائيات تظهر حجم الانتهاكات والجرائم التي سجلت في قطاع غزة خلال العام 2006 كما رصدها مركز الميزان:

نوع الحادث	عدد الحالات
شجار عائلي	152
خلافات بين فصائل	59
صراع بين أجهزة السلطة	14
اشتباك بين أجهزة أمنية وفصائل	22
اشتباك بين أجهزة أمنية وعائلات	26
اشتباك بين عائلات وفصائل	16
إطلاق نار في المناسبات	14
إطلاق نار في المسيرات	6
عبث بالسلاح	82
تصفية عملاء	1
خطف واحتجاز	97
قتل	66
اعتداء على موظفين أو شخصيات عامة أو أجانب	74
إغلاق طرق	42
اعتداء على مؤسسة	121
انفجار داخلي	57
أخرى	53

السنة	عدد الجرحى		عدد القتلى		عدد المختطفين	
	الجرحى	الأطفال	القتلى	الأطفال	أجانب	فلسطينيين
2002	2	0	2	0	0	0
2003	111	9	18	3	0	0
2004	178	6	57	6	6	10
2005	895	151	101	23	16	23
2006	1239	170	260	27	19	104

ارتفع عدد القتلى الذين سقطوا في قطاع غزة بايد فلسطينية خلال العام 2005 بنسبة 77٪ عن العام الذي سبقه وصعد هذا الرقم خلال العام الماضي 2006 بنسبة 157٪ اما جرائم الاختطاف التي لم تكن مألوفة في المجتمع الفلسطيني (بدأت عام 2004) فقد ارتفعت عام 2005 بنسبة 143٪ وواصلت صعودها العام 2006 وارتفعت بنسبة 205 ٪ عما كانت عليه العام 2005، فيما بلغت مع مطلع العام الجاري أرقاما قياسية، حيث اقترب عدد المختطفين خلال شهر كانون الثاني الماضي في غزة وحدها من عدد أولئك الذين اختطفوا طوال العام 2006 .

قصور القضاء يشجع الجريمة

شجع قصور القضاء الفلسطيني وضعفه بصورة غير مباشرة اتساع دائرة الجرائم والمخالفات في المجتمع الفلسطيني.

ويعزو رئيس اللجنة الفرعية لنقابة المحامين في نابلس المحامي فواز صايمة أسباب انتشار واتساع دائرة الجريمة الى «تقاعس الأجهزة الأمنية الذي بلغ حدود وقوع جرائم على مرأى من رجال الأمن والشرطة وانتشار الأسلحة وعدم معالجة القضاء للملفات التي تحال له وبطء التقاضي».

ويشير صايمة الى ان نقص اعداد القضاة ادى الى تراكم القضايا التي بات عددها في محاكم نابلس وحدها نحو ١٩ الف قضية مدنية حقوقية وجزائية، موضحا ان قسما منها معلق منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي. ويعمل في محاكم «البداية» و«الصلح» في نابلس ما مجموعه ٨ قضاة، بينما تقتضي حاجتها الفعلية وجود ١٧ قاضيا.

ويقول عيسى ابو شرار، رئيس مجلس القضاء الأعلى، رئيس المحكمة العليا: لدينا ١٤٠ قاضيا ونحتاج على الأقل الى مئة قاض اخر كي نتجنب أزمة خانقة يصعب على الجهاز القضائي تجاوزها.

ويقدر المحامي صايمة العدد النموذجي للملفات المفترض ان ينظر فيها القاضي الواحد يوميا بنحو ١٠ قضايا كي يمنحها أحقيتها، لكن واقع الحال مغاير لذلك، حيث يصل عدد الملفات التي ينظر فيها القاضي الفلسطيني يوميا٥٠ ملفا، في حين يرتفع في محكمة الصلح الى نحو ٧٠ ملفا غالبا ما تنتهي بالتأجيل الذي يسهم بالانتقاص من هيبة ودور واحترام القضاء ويمثل تشجيعا غير مباشر على ارتكاب الجرائم.

واوضح صايمة ان ترهل وعجز القضاء الفلسطيني دفع بقسم من المواطنين الى سحب قضاياهم من المحاكم، خصوصا تلك المرتبطة بحقوق مالية، مشيرا الى ان الذي شجع بعض المواطنين على ذلك هو وجود طريق آخر أسرع واقصر لاستعادة اموالهم، وذلك عبر بعض المجموعات المسلحة التي تتقاضى نحو ٤٠ ٪ من مجموع الأموال المستردة.

ولم تنج المحاكم والقضاة والعاملون في الجهاز القضائي من الاعتداءات المرتبطة بقرارات اتخذتها او كانت بصدد اتخاذها وذلك في وقت ما زالت فيه السلطة عاجزة عن حمايتها وتمكينها من أداء دورها المفترض والذي أصبح محصورا بـ «تطبيق القانون على الضعفاء فقط» كما بات شائعا بين المواطنين.

وفاقم اضراب موظفي القطاع العام الذي ادى الى تعطل عمل المحاكم من أعباء الجهاز القضائي، حيث اضيفت ٤٩ الف قضية جديدة الى قائمة القضايا المتراكمة امام المحاكم، منها ٦ آلاف قضية جنائية وجرائم تصنف بالخطيرة.

وكان بإمكان الحكومة الحيلولة دون اضراب العاملين في جهاز القضاء البالغ عددهم ٥٣٣ موظفا لو دفعت رواتبهم من عائدات رسوم المحاكم الكفيلة بتغطيتها كما قالت نقابة موظفي القطاع العام التي دعت للاضراب.

سجن نابلس.. صورة تلخص الواقع

في سجن نابلس وهو من اكبر السجون الفلسطينية المتبقة حاليا يعمل رجال الشرطة جاهدين للقيام بواجباتهم وسط معادلات وظروف بالغة التعقيد والقسوة اصبحت تحكم الساحة الفلسطينية وتتحكم بها بصورة شبه تامة منذ عدة سنوات.

هنا، تحتجز الشرطة نحو ١٠٠ سجين جنائي، منهم ٦ محكومين فقط رغم أن بعضهم محتجز منذ اكثر من ٦ سنوات.

معظم السجناء متورطون في جرائم كبيرة كالقتل والسطو المسلح اما الجرائم الصغيرة فانه وببساطة لا مكان لاحتجاز المتورطين فيها لان جميع السجون الفلسطينية قد دمرت دون استثناء وتعرضت للقصف أكثر من مرة بعد ترميمها.

أثناء اعداد هذا التحقيق تمكنّا من مقابلة اثنين من السجناء الجنائيين في سجن نابلس، احدهما محتجز لارتكابه جريمة قتل والآخر ارتكب جريمة قتل اتبعها بسبع جرائم سرقة بعد ان فر من السجن حين قصفته قوات الاحتلال بداية الانتفاضة.

السجين المذكور وهو من ذوي الأسبقيات بقي طليقا نحو عامين قبل ان يعاد سجنه بعد ارتكابه ٧ جرائم سرقة.

وتعرض سجن نابلس لثلاث عمليات قصف أدت في ابسط نتائجها الى فرار عشرات السجناء الذين ارتكبوا مزيدا من الجرائم قبل ان يعاد اعتقالهم، الى جانب تشجيع آخرين على الانخراط في اعمال اجرامية جراء تراجع هيبة السلطة والشرطة وعدم وجود مكان تحتجز فيه الجناة، علاوة على استشهاد ١١ شرطيا قضوا تحت انقاض السجن في أول عملية قصف استهدفته عام ٢٠٠١.

استباحة قوات الاحتلال لكل ما هو فلسطيني شجع وأتاح المجال أمام مجموعة من المسلحين للتنكر بزي جيش الاحتلال حيث اقتحموا السجن ذات ليلة وقتلوا احد المحتجزين ولاذوا بالفرار وهو امر تكرر بصورة او باخرى في اكثر من سجن فلسطيني.